

هل يشتري ترامب الجزيرة!

مرح البقاعي
كاتبة سورية أميركية



الغى الرئيس الأميركي دونالد ترامب زيارته الرسمية إلى مملكة الدنمارك التي كانت مقررة في الأسبوع الأول من شهر سبتمبر إثر تعليق رئيسة الوزراء الدنماركية، ميتي فريديريكسن، على ما نشره على حساب تويتر الخاص به معبراً عن رغبته في شراء جزيرة غرينلاند التي هي أرض دنماركية وسكانها دنماركيون، لكنها تتمتع بحكم ذاتي منذ العام 1979. وكانت فريديريكسن قد وصفت عرض ترامب وفكرته بأنها "سخيفة"، كما غرد رئيس الوزراء الدنماركي الأسبق، لارس راسموسن قائلاً "إذا كان يفكر حقاً في ذلك فهذا دليل على أنه فقد صوابه"، مضيفاً "فكرة أن تباع الدنمارك 50 ألف مواطن للولايات المتحدة هو أمر يثير السخرية".

وتماشياً مع طبعه الاستغزاري الذي يظهر جلياً في تغريداته اليومية المثيرة للجدل، نشر ترامب تغريدة على حسابه أرفقها بصورة افتراضية لبيوت غرينلاند الصغيرة الملونة الموزعة بتواضع على أرض جزيرة غرينلاند وقد انتصب في وسطها برج عال ذهبي من أبراج ترامب التي يشيدها في العالم، وغرد بجانب الصورة ساخراً "أعدكم أن لا أبني برجاً من أبراجي العالية إذا اشترت غرينلاند".

وتناقلت وسائل الإعلام على نطاق واسع هذه المسألة حتى قارب الأمر نشوب أزمة دبلوماسية بين واشنطن وكوبنهاغن، وانتبه إلى إلغاء زيارة الدولة التي كان يعد لها البيت الأبيض إلى الدنمارك بسبب غضب ترامب من القرار الدنماركي بعدم السماح له أن يكون شراء الجزيرة مدرجاً على جدول أعمال الزيارة.

اهتمام الرئيس الأميركي بالجزيرة البكر الأكبر في العالم، التي يزوب جليدها ليكشف عن ثروات طبيعية هائلة دفينه، يتعاظم نظراً للقيمة الجيوسياسية التي تتمتع بها غرينلاند، ما يجعل الصين والولايات المتحدة تتسابقان لتسخير تلك القيمة كل لمصلحته الخاصة.

وقد يكون تسابق بكين وواشنطن على الاستثمار والسيطرة الناعمة على غرينلاند أحد أهم المعارك السياسية الناشئة حالياً بين القطبين الصناعيين، وأداتها الاقتصاد. فعين الصين تحجز على ما تسميه "طريق الحرير الجديد" الذي يرتبط وثيقاً بموقع غرينلاند الاستراتيجي على خط مسارات الشحن الجديدة في شمال المحيط الأطلسي إثر ذوبان طبقات الجليد القطبية بعامل الانحسار الحراري في العالم، حيث قلصت الممرات الجديدة بشكل كبير فترة الإبحار للسفن والشاقلات البحرية التي كانت تعتمد على قناة بنما أو قناة السويس للتنقل عبر المحيطات.

أما عين الولايات المتحدة المركزة على جزيرة غرينلاند، فليس بالأمر الجديد البتة، بل يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ففي الساحل الشمالي الغربي للجزيرة تترجع قاعدة "تول" الجوية الأميركية التي أنشئت في العام 1943، وهي تتوفر على جهاز إنذار مبكر للصواريخ الباليستية، وكذلك على نظام متابعة الأقمار الصناعية لمراقبة الفضاء الخارجي. أما موارد الطاقة التي استشرفتها الدراسات الجيولوجية الأميركية منذ زمن فحدت ولا حرج من

الخامات والحاصلات والزنك، إلى الماس والذهب والنظف، والأهم احتواء طبقات الأرض في الجزيرة الغزراء

على مادة اليورانيوم. الأمر الجديد في هذه القصة هو أن الرئيس ترامب عرض شراء الجزيرة بمن عليها، وهي سابقة سياسية أصابت المسؤولين والشعب الدنماركي بالصدمة والامتناع من سلوك ترامب. فترامب الذي يخوض حرباً باردة غير معلنة مع روسيا من جهة، وحرباً اقتصادية وتجارية معلنة مع الصين تكاد تؤدي باستقرار الاقتصاد العالمي وقيمة النقد في العديد من الدول التي تأثرت في هذه الحرب من جهة أخرى، اختار استناداً إلى خلفيته كرجل أعمال ومستثمر في العقارات أن يتعامل مع غرينلاند وفق مبدأ العرض والطلب طالما أن هناك قوى عظمى تشاركه في نهجها للسيطرة على الجزيرة وهي الصين وروسيا حتى الآن. وقد أثار تغفل الشركات ووصول الأيدي العاملة الصينية بشكل مطرد إلى غرينلاند، حفيفة العديد من المسؤولين الدنماركيين، حتى أن بكين اضطرت إلى أن تراجع عن عرضها لبناء مطارات ومنشآت تعدين جديدة في غرينلاند تقدمت به في العام 2018.

كما أن تقريراً للبنتاغون أشار مؤخراً إلى القلق من التمدد الصيني في الجزيرة، وعبر التقرير عن الخشية من أن تتمكن الصين من نشر غواصات هناك إذا امتدت أنزعتها أكثر مما يجب في الجزيرة.

اهتمام الرئيس الأميركي بالجزيرة البكر الأكبر في العالم، التي يزوب جليدها ليكشف عن ثروات طبيعية هائلة دفينه، يتعاظم نظراً للقيمة الجيوسياسية التي تتمتع بها غرينلاند، ما يجعل الصين والولايات المتحدة تتسابقان لتسخير تلك القيمة كل لمصلحته الخاصة.

وقد يكون تسابق بكين وواشنطن على الاستثمار والسيطرة الناعمة على غرينلاند أحد أهم المعارك السياسية الناشئة حالياً بين القطبين الصناعيين، وأداتها الاقتصاد. فعين الصين تحجز على ما تسميه "طريق الحرير الجديد" الذي يرتبط وثيقاً بموقع غرينلاند الاستراتيجي على خط مسارات الشحن الجديدة في شمال المحيط الأطلسي إثر ذوبان طبقات الجليد القطبية بعامل الانحسار الحراري في العالم، حيث قلصت الممرات الجديدة بشكل كبير فترة الإبحار للسفن والشاقلات البحرية التي كانت تعتمد على قناة بنما أو قناة السويس للتنقل عبر المحيطات.

أما عين الولايات المتحدة المركزة على جزيرة غرينلاند، فليس بالأمر الجديد البتة، بل يعود إلى ما بعد الحرب العالمية الثانية، ففي الساحل الشمالي الغربي للجزيرة تترجع قاعدة "تول" الجوية الأميركية التي أنشئت في العام 1943، وهي تتوفر على جهاز إنذار مبكر للصواريخ الباليستية، وكذلك على نظام متابعة الأقمار الصناعية لمراقبة الفضاء الخارجي. أما موارد الطاقة التي استشرفتها الدراسات الجيولوجية الأميركية منذ زمن فحدت ولا حرج من

الخامات والحاصلات والزنك، إلى الماس والذهب والنظف، والأهم احتواء طبقات الأرض في الجزيرة الغزراء



تصادم مشروع التسوية والحرب يعيق تفكيك الأزمة الليبية

محمد أبو الفضل

سواء أكانت استقالة فايز السراج من رئاسة حكومة الوفاق، الثلاثة الماضي، حقيقة أم مزورة وجرى دسها على حسابه الخاص على تويتر أم تراجع عنها، ففي كل الحالات أكد الخبر عمق أجواء الارتباك السياسي الذي يعيشه السراج وحلفاؤه من المتطرفين والكتائب المسلحة والقوى الإقليمية، لأن من سرىوا فحوى الاستقالة ومن نفوها تركوا انطباعات بأن فرقة لن يستطيع إخفاء مكابذاته بعدما تقلصت مساحات الحركة السياسية والأمنية والاقتصادية أمامه وأن شيئاً ما كبيراً قد يحدث في الفترة المقبلة يفرض على خروج شخصيات من المسرح الليبي ودخول أخرى بما يقبل الطولية رأساً على عقب.

والمحت بعض المصادر بأن هناك تغييراً قادماً في التوازنات لدى بعض الأطراف التي لعبت دوراً سلبياً في الأزمة الليبية، وأن دولة مثل تركيا لن تستطيع مواصلة دعمها الكبير للسراج والمتطرفين الإسلاميين بعدما تكبدت خسائر كبيرة، وستجربها الطريقة التي تعاملت بها مع قوى لها مصالح استراتيجية في ليبيا على تبني خيارات بديلة.

لم تتبلور معالم نهائية بشأن بعض الحوارات والإشارات الخفية، لكن الضغوط التي يتعرض لها الرئيس التركي رجب طيب أردوغان ستضطره إلى التحلل قليلاً من ورقة ليبيا، بعدما أثبتت له الجغرافيا السياسية القريبة والبعيدة أنه قد يصح لقمة ساغنة لكثير من خصومه. يميل التصادم بين المشروعات السياسية والعسكرية أمد الحروب ويؤدي إلى فشل المحاولات الرامية لوقفها، وتجد بعض الأطراف أن مصلحتها في تغليب الأولى فتدفع نحو الوصول إليها، بينما ترى أطراف أخرى أن أهدافها تتحقق مع استمرار المعارك فتعمل على تغذيتها والتوصل من مساعي التهديد كي تملد الدفة لصالح من يقفون خلف تأييد الحرب على حساب السلام.

جسدت الأزمة الليبية هذه المعادلة في صورتها المحلية، مثل غيرها من الأزمات المنتشرة في المنطقة. ولن تتوقف ما لم يحسم المشير خليفة حفتر قائد الجيش الوطني الليبي سيطرته على مقاليد الأمور في العاصمة طرابلس قريباً. ففي ظل عمليات الكر والفر ستبقى الأمور معقدة. وهو ما تدركه حكومة الوفاق القلقة برئاسة فايز السراج، ومجلس

الدولة المؤدلج برئاسة الإخواني خالد المشري، ومن لف لفهما من القوى السياسية والحركات المسلحة. يعارض السراج والمشري طرح التسوية السياسية في اللحظة التي تميل فيها الكفة لصالح الجيش الليبي، وإثارة الزواجر أخيراً والقيا الاتهامات جزافاً، وهما يعلمان على عرقله أي مشروع جاد بشأن التسوية من خلال ضخ المزيد من الأموال في شرايين الحرب التي تشارك فيها الميليشيات وعصابات منظمة وإرهابيون ومتطرفون ومرتزة. ويدركان أن الموافقة على ذلك تعني إقراراً ساحقاً بالهزيمة وخروجاً واضحاً من المكونات الجديدة.

تبدو الصيغة السابقة مفهومة لدى غالبية المتابعين للأزمة وليست قاصرة على دولة بعينها. لكن ما تتفوق فيه ليبيا حالياً أن التصادم بين مشروع التسوية والحرب كانت تتراح له قوى إقليمية ودولية، ولكل طرف أسبابه التي تدفعه إلى تأييد هذا المشروع أو ذاك.

ربما تكون الأهداف الظاهرة متقاربة بين الداخل والخارج، لكن الأدوات المستخدمة يتم تسويقها متابعاة في المضامين الأمر الذي يفسر صعود أحاديث السلام في وقت لا يزال ضجيج المعارك مستمر، ولم تظهر المعالم القاطعة التي توجي بالاستسلام أو وقفها.

لتبسيط المشهد وتقريبه بشكل أوضح، يمكن التوقف عند الخطاب السياسي المفاجئ الذي تبنته مصر بطرح ما يمكن وصفه بالسلام الشامل، والذي لم يكن ليطرح ما لم تتوافر لديها تقديرات تدعمه، أو على الأقل تحريك المياه الراكدة في هذا النهر، حيث طالب الشهر الماضي بعدم الاعتراف بجميع الأجسام السياسية في ليبيا، باستثناء مجلس النواب في طريق، باعتباره الوحيد الذي يحظى بشعبية دستورية، ما يعني انتظار صدور قوانين وتشريعات صادمة، وطالبت بإعادة النظر في توزيع الثروة، وشددت على أهمية دور الأمم المتحدة.

الجمعية العامة للأمم المتحدة في أواخر شهر سبتمبر الجاري. لكن حتى الآن لم تضع هذه التوجهات النقاط على الحروف. أطلقت هذه التطورات العنان للخيال السياسي، لكنها فرملت أيضاً لأن المسألة ما زالت فضفاضة في مجملها. كل طرف يستشف ما يريده من يسعون نحو السلام يتنابهن شعور بالغبطة بسبب عودة تداول الحديث عن التسوية. ومن يعملون للحرب يتملكهم إحساس بالرضا، لأن الكلام عن السلام لم يتبلور في خطة دولية، ما يعني ترحيل الحسم إلى أجل غير مسمى.

أخبار السلام يعملون على ضبط الأوضاع في ليبيا قبل أن تحدث مفاجآت في تونس وترتفع حظوظ فوز مرشح حركة النهضة في انتخابات الرئاسة بما قد يصعب السيطرة على الإسلاميين في المنطقة لاحقاً، فقد فهم من يكرسون الفوضى أنها عصية على الضبط

يكشف التردد العام في التسوية وعدم وقف المعارك بقرارات صارمة يتم الانصياع لها وتنفيذها بالقوة فوراً، أن بعض الجهات تصمم على بقاء حالة التذبذب الراهنة على ما هي عليه إلى حين تحقيق تطور نوعي ينهي الفصل الطويل من المشروعات التي تتجاوز حدود ليبيا وأزمته. فعالية المتقاتلين ومن يقفون خلفهم لديهم مارب لتعطيل التسوية والدفع نحو الحرب.

يتحسب الفريق الراغب في التسوية من أن التوقف التام للحرب سيحتاج وقتاً إضافياً، لأن العصابات المسلحة تتغذى على استمرار الصراعات، بالتالي يجب تبني مبادرة تجبر هؤلاء وأنصارهم من الدول والمؤسسات الرسمية على الرضوخ لمشروع سلام يتكفل بالقضاء على الميليشيات والإرهابيين ويقطع الطريق على توسيع الاعتماد على المرتزقة في المنطقة. فقد فتح طول الأزمة الأمل لإحياء مشروع مناهض للأمن والاستقرار الإقليمي، يتبناه التيار الإسلامي.

يعمل أنصار السلام على ضبط الأوضاع في ليبيا قبل أن تحدث مفاجآت في تونس ويقفون مرشح حركة النهضة في انتخابات الرئاسة، بما يصعب السيطرة على الإسلاميين في المنطقة لاحقاً، فقد فهم من يكرسون الفوضى أنها عصية على الضبط، كما أن القوى الفاعلة على المسرح الدولي غير معنية كثيراً بذلك، طالما لم يتم إلحاق الأذى بمصالحها في ليبيا الخاصة بتصدير النفط والغاز، وعدم ترك طوفان الهجرة والإرهاب يعبر الضفة الأخرى من المتوسط.

يجد الراغبون في التعجيل بتدشين خارطة طريق سياسية الفوضى موازية في ظل الضربات القوية التي منيت بها الكتائب المسلحة، وحرمان حكومة الوفاق من المزايا العسكرية التي كانت تمتلكها على مسرح العمليات من قواعد تركز للطائرات المسيرة ومخازن للأسلحة. الأمر الذي أفقدها جانباً من قوتها الرئيسية، ما يهيئ الفرصة للحديث عن سلام شامل في ظل توازن قوى يميل لصالح الجيش الوطني الليبي، يمكنه من القبض على الكثير من المفاتيح الغائبة طوال الفترة الماضية.

كما يسعى فريق التسوية إلى استنفاذ المسافة التي تتخذها البعثة الأممية في ليبيا من حكومة السراج، والضجر الواسع في صفوف الشعب الليبي من أداء حكومة الوفاق التي تحالفت مع متطرفين وأغدقت عليهم الأموال، وضعت البلاد تحت رحمتهم، لتدشين مقاربة تطوي صفحة الكثير من الشخصيات التي أدى استمرارها على رأس السلطة إلى تعطيل مشروع التسوية، لأنه يقضي على طموحاتهم وأحلامهم في مضاعفة حصة المكاسب.

تعطلت التسوية السياسية مع تمسك أصحاب المشروع المناوئ بالحرب، والاستفادة من السهولة التي مكنت أصحابها من تمرير الكثير من صفقات الأسلحة إلى ليبيا برا وبحرا وجوا، وتدفق العناصر الإرهابية. مع تنامي إرهابات تشير إلى صعوبة الاستمرار في هذا الطريق، قد يجد أنصار السلام نافذة للمضي في مشروعهم، عندما تتيقن بعض الدول الكبرى أن القوة الضاربة للإرهابيين تقلصت إلى أدنى مستوى، وهو ما يحاول من يقفون معهم في عير القيام بعملية عنف في أماكن متفرقة تجعل من يعتقدون أن ذخيرة الإرهاب بدأت تنفذ يراجعون مواقفهم، والحرب مستمرة ولن تعمد إيجاد الأدوات التي تمكنها من الصمود.